مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الفيدرالية المالية: دراسة في المفهوم والنماذج
اسم الكاتب: م.د. باسم علي خريسان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/244
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 17:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الفيدرالية المالية: دراسة في المفهوم والنماذج

م.د. باسم علي خريسان(*)

المقدمة

يمثل الأخذ بالنظام الفيدرالي أطاراً تنظيمياً لشكل الدولة و مرحلة تحول مهمة في بنية الدولة العامة في مختلف مجالاتها، فالانتقال من المركزية في أدارة الشؤون العامة للدولة الى النمط الفيدرالي يمثل تحولا بنيوياً وسيكولوجياً ،حيث يكون هنالك توزيع مكاني – عمودي للسلطة والثروة بين الوحدات المكونة للدولة بشكل يختلف كليا عن الحالة المركزية، ونجد صور تنظيمية عديدة تتأسس ضمن اطار الفيدرالية العام ،مثل الفيدرالية السياسية والفيدرالية الاقتصادية والفيدرالية الاجتماعية والفيدرالية التربوية والفيدرالية الامنية والفيدرالية التعليمية والفيدرالية المالية، وهذه الأخيرة تعد من أبرز الصور كونها تعالج مجال مهم من مجالات الفيدرالية هو عملية توزيع وإدارة الجانب المالي بين الوحدات المكونة للجسد الفيدرالي العام، من هنا جاء هذا البحث ليقدم صورة عامة عن الفيدرالية المالية مع الاشارة الى مجموعة من النماذج الفيدرالية المالية المطبقة في بعض الدول الفيدرالية في العالم .

اولاً: ماهي الفيدرالية المالية:

وضعت الاسس النظرية للفيدرالية المالية من قبل كل من (Kenneth Arrow و Richard Musgrave و Paul Sadewh Semueleson) ، إذ قدموا ورقتين مهمة في 1954و1955 حول نظرية السلع العامة ، وقدم Richard Musgrave في كتابه حول التمويل العام اطاراً نظرياً حول دور ملكية الدولة في الاقتصاد، وهذه النظرية كانت قد عرفت فيما بعد بالنظرية للامركزية([1]). وتعني الفيدرالية المالية تخصيص موارد مالية لمستويات الادارة والحكم في الدولة الفيدرالية لمواجهة تنفيذ المهام والاعباء والمسؤوليات ([2]) .

(*) كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

وتوجد الفيدرالية المالية عندما تحصل حكومات (الولايات، المحلية) على سلطة تمنح لها، اما عن طريق الدستور أو بواسطة القوانين التي تسمح لها القيام بعملية جمع بعض الضرائب والقيام بإجراءات الصرف المالي([3]).والفيدرالية المالية نجدها اليوم مطبقة في العديد من الفيدراليات في العالم مثل(الأرجنتين، استراليا، البرازيل، الهند، ألمانيا، نيجريا،سويسرا، الولايات المتحدة الأمريكية ..الخ)([4]). ومن جانب آخر تهتم الفيدرالية المالية بعملية صنع القرار الاقتصادي في نظام الحكومة الفيدرالية(على الصعيد الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات) حيث تتخذ قرارات القطاع العام في مختلفة مؤسسات الحكومة. وتختلف الدول الفيدرالية بدرجة كبيرة في اختياراتها بالنسبة لطبيعة الفيدرالية المالية، وبصورة محددة في كيفية تقسيم الصلاحيات المالية بين المجالات المختلفة والترتيبات المالية المرتبطة بها. وعادة ما تكون الترتيبات المالية الإضافية الناتجة عن تلك الاختيارات عرضة لمراجعة واعادة تعريف دوري في الدول الفيدرالية للتكيف مع الظروف المتغيرة داخل البلاد وخارجها، بينما يمكن ان تحدث التغييرات في الدول الفيدرالية الأخرى نتيجة لكيفية تفسير المحاكم للنصوص الدستورية والقوانين المختلفة (كما هو الحال في أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية) او تفسير مستويات الحكومة كما هو الحال في معظم الدول الفيدرالية([5]).

اما عن دور الدستور الفيدرالي نجد بان له دورا مهماً في تحديد الأطر العامة لكيفية توزيع الموارد المالية بين المستويات المختلفة للحكومة في الدولة الاتحادية، وبالرغم من السلطات الواسعة التي تمنح لحكومات الولايات الا انها لايمكنها العمل مالم تمتلك الموارد المالية الكافية التي تمكنها من تحقيق واجباتها ، ومن جهة اخرى لابد من الملاحظة بان العائدات التي تحصل عليها حكومات الولايات يجب ان تجمع من خلال نطاقها الضريبي من اجل تشجيع الاستقلال والمسؤولية والمحاسبة ([6]).وبذلك تصبح المسؤولية المالية هي المكون الاساس للنظام الفيدرالي، ويحقق تطبيقها مساعدة الحكومات المحلية للقيام بمهامها على نحو فعال، بحيث يتم تأمين مستوى كافٍ من الايرادات، على المستوى المحلي أو عن طريق التحويلات من الحكومة الاتحادية ، وكذلك الامر بالنسبة الى السلطة المختصة باتخاذ القرارات المتعلقة بالنفقات على مستوى الولايات والمستوى المحلي ([7]).

ثانياً:الفيدرالية المالية– الضرائب والأنفاق العام.

تؤكد دساتير الدول الفيدرالية على التوزيع العادل للموارد بين الوحدات المكونة للاتحاد، وهذه الوحدات المكونة([8])،لاتستطيع ممارسة استقلالها السياسي الا ان كانت مستقلة مالياً.فالاستقلال المالي هو الذي يسمح للولايات والأقاليم بتطبيق برامجها المتميزة في حقول مسؤوليتها الخاصة، حتى حينما تنحرف هذه الاخيرة عن سياسات الحكومة الفيدرالية ، ويتوافق تقسيم السلطات في الاتحادات الفيدرالية مع قدرة كل مستوى حكومي(اتحادي، الولايات، محلي) على جمع ثرواتها الخاصة. فتتضمن ادوات هذه الاستقلالية المالية،جمع ضرائب المداخيل الخاصة والمشتركة والضرائب على الملكيات وعائدات ملكية الموارد العامة، كما تسمح بعض الدساتير للوحدات المكونة بجمع الاموال عن طريق خوض أسواق رأس المال الوطنية والعالمية وعادة ما يحافظ الدستور على احترام الاستقلالية المالية ، فلايمكن أن تلغيها الحكومة الفيدرالية من جانب واحد([9]). وبذلك نكون امام تقسيم لعملية صنع القرار المالي سواء المتعلق بعملية جمع الضرائب او عملية الانفاق العام بين المستويات الثلاث للحكم في الدولة الفيدرالية (الحكومة الاتحادية،الولايات، المحلية) ([10]).

ثالثاً: طرق معالجة الاختلال المالي للوحدات المكونة للاتحاد.

يحدث الاختلال المالي عندما توجد فجوة بين ما يتم جمعه من اموال وما يتم انفاقه([11])، ويكون هذا الاختلال اما عمودي او وفقي ، لذا يطرح كل اتجاه فيدرالي قضايا مهمة حول الشؤون المالية، لاسيما كيفية جمع المال والتشارك فيه وانفاقه،فقد دار نقاش علمي واسع حول كيفية تصحيح اختلال التوازن الناتج عن عدم ايفاء الترتيبات المالية بالحاجات المالية للوحدات المكونة، ونتيجة لذلك، تم استخلاص طريقتين لمعالجة التفاوتات المالية وهما:

1–طريقة التوازن العمودي:

يختل التوازن العمودي عند وقوع تفاوت بين مسؤوليات الحكومة الفيدرالية وحكومات الوحدات المكونة تجاه الانفاق المحدد دستورياً من جهة، وقدرتها على جمع الدخل المناسب من جهة اخرى ، وقد يختل هذا التوازن اما بسبب تفسيرات غير متوقعة في انظمة فرض الضرائب او الانفاق ، واما لان تكلفة المسؤوليات الملقاة على عاتق احدى الطبقات الحكومية قد ارتفعت بشكل غير متجانس مع الوقت– تكلفة التربية او الخدمات الاجتماعية،وهما

قطاعات تتولاها حكومات الوحدات المكونة تاريخياً.اما تعديل هذا التوازن،فيتم من خلال ترتيبات التشارك في الضريبة بين مختلف الطبقات الحكومية او عبر المنح (سواء كانت المنح الضخمة او تلك المتخصصة لأهداف محددة). لكن غياب الإرشادات الواضحة التي تحكم انفاق المنح في العديد من الدول، فقد بات الامر عرضة للنقاش السياسي. وقد اعتادت المقاطعات الفردية أن تحضر موازناتها بشكل منفصل ،ثم تحاول التوصل الى اتفاقيات حول توزيع الحصص،في سياق اجتماعات منظمة يشارك فيها المسؤولون عن الخزينة او الوزراء([12]).

2- طريقة التوازن الافقي:

يختل التوازن الافقي حيث تتفاوت امكانيات الدخل بين الوحدات المكونة،كأن يحدث تفاوت في مستوى الخدمات التي تقدمها لمواطنيها من أجل تصحيح هذا الخلل، في كندا، لجأت الحكومة الفيدرالية الى دفع حوالات مالية الى المقاطعات دون قيدٍ او شرط، وفقا لصيغة معدلة من وقتٍ الى اخر، وهادفة الى جعل امكانيات مداخيلها متساوية،في المقابل، تبرز أستراليا كمثال مغاير، خاصة وأنها تقطع أشواطاً بعيدة بغية تحقيق المساواة بين اشكال الدخل والانفاق من جهتها، لاتمتلك الولايات المتحدة الامريكية نظام مساواةٍ رسمي،بالرغم من التفاوتات الكبيرة ما بين ولاياتها.ان قضية دفع الحوالات المالية الخاضعة لشروط او اهداف معينة مثيرة للجدل. فتقوم الحكومات الفيدرالية أحياناً بدفع هذه الحوالات لتمويل برامج اقليمية محددة، تقويماً منها لعجز في التمويل الاقليمي،غير ان هذه الحوالات التي تفرض تشاركاً في التكاليف لاتخلو من شروط، مما يجعلها أقل رواجاً،لاسيما توهن الاستقلالية الاقليمية وتعكس تدخلاً فيدرالياً في الحقول الخاضعة للصلاحية الاقليمية, ومع أن هذه تساعد المقاطعات في نهاية الامر، على الايفاء بالتزاماتها تجاه الانفاق،او زيادة المساواة بين المناطق والمجموعات الاجتماعية،الا ان استمرارية هذه البرامج تعتمد على مدى التوصل الى اجتماع حول طبيعة التمويل بين الطبقات الحكومية. وعادة ما يتطلب تقسيم السلطة الفيدرالية تفاوتاً بين مختلف طبقات الحكومة في ما يتعلق بنطاق الصلاحيات،الا انه مع ذلك يتضمن التاكيد على حاجات اجتماعية تتطلب حلولاً شاملة وقومية النطاق([13]).

رابعاً: ايرادات الحكومة الاتحادية .

تقوم الحكومة المركزية(الاتحادية في كل من كندا وسويسرا بجمع حوالي 45%)من اجمالي الايرادات، بينما تصل النسبة في الولايات المتحدة الى(54%)وهناك مجموعة من الانظمة الفيدرالية في(النمسا واستراليا وبلجيكا والبرازيل والهند والمانيا واسبانيا).تقوم فيها الحكومة المركزية بجمع ما بين(60-70%)من اجمالي الايرادات. وهناك عدد من الانظمة الفيدرالية (الارجنتين وماليزيا والمكسيك ونيجريا وروسيا وجنوب افريقيا وفنزويلا) تقوم فيها الحكومة الفيدرالية بفرض وجباية (80%)من الايرادات،وتعتبر نيجريا وفنزويلا هما الحالتين الاكثر تطرفاً حيث تصل الايرادات المركزية الى(98-97%) ([14]).

خامساً: تحويلات الحكومة الاتحادية الى الوحدات المكونة.

تقوم الحكومات المركزية في جميع الانظمة الفيدرالية بجباية ايرادات أكثر مما تنفق على احتياجاتها الخاصة وهذا يمكنها من القيام بالتحويلات المالية لحكومات الوحدات المكونة. تختلف الانظمة الفيدرالية في مدى مركزية جمع الايرادات والانفاق على البرامج، لكن الحكومة المركزية في جميع الانظمة الفيدرالية تدر ايرادات أكثر مما تحتاجه لنفقاتها المباشرة (بما في ذلك ما يتم من خلال الاقتراض)، ويعود هذا جزئيا الى المزايا الناتجة عن جمع الايرادات بشكل مركزي. وتقوم الحكومة المركزية بتحويل الاموال الى الوحدات المكونة واحيانا الى الحكومات المحلية مباشرة لتمكينها من الوفاء بمسؤولياتها بشكل أفضل. وتتباين أهمية مثل هذه الانظمة الفيدرالية بشكل مفرط على التحويلات،نجد أن التحويلات المركزية للوحدات المكونة في معظم الانظمة الفيدرالية تغطي في المتوسط أقل من نصف نفقاتها،وتوحد، نتيجة لذلك، في معظم الانظمة الفيدرالية مقايسس عادلة للمساءلة التي تتحملها حكومات الوحدات المكونة أمام مواطنيها لما تدره من ايرادات مقارنة بالبرامج،وتوجد أقل التحويلات المركزية مقارنة باجمالي انفاق الوحدات المكونة في كندا وسويسرا والولايات المتحدة الامريكية ما بين(13-26%)كما ان التحويلات منخفضة نسبياً في كل من روسيا وماليزيا (23 و30% على التوالي) ضمن اطار برامج وحداتهما المكونة . تطبق المانيا سياسة مشاركة في (الايرادات الكبيرة الى درجة أن اجمالي التحويلات هناك يصل الى (44%)وتعتبر الحكومة المركزية في كل من أستراليا والهند أكبر ممول للوحدات المكونة (46% في كل منهما) وتقدم كلاً من

أسبانيا (73%) وبلجيكا (68%) تحويلات كبيرة باعتبارها أنظمة فيدرالية حديثة النشأة قامت بنقل مسؤوليات برامج الى الوحدات المكونة أكثر بكثير من سلطات جباية الايرادات، ونجد في الطرف الاخر كلا من جنوب افريقيا ونيجريا والمكسيك حيث تعتمد الوحدات المكونة على التحويلات المركزية لتغطية أكثر من(87%)من ايراداتها([15]).

سادساً: نماذج من الفيدرالية المالية في الدول الفيدرالية .

تختلف نماذج الفيدرالية المالية باختلاف الدول الفيدرالية ، فكل دولة فيدرالية هي انموذج خاص في تطبيقها للفيدرالية المالية ، وذلك يعود لاختلاف الدول الفيدرالية في طبيعة الاصلاحيات المالية الممنوحة كل من الحكومة الاتحادية والحكومات (الولايات و المحلية) ، حيث نجد بعض الدول توسع من الصلاحيات الممنوحة للحكومات (الولايات والمحلية) في حين يذهب البعض الاخر الى تضيقها ، لذا سوف يكون هذا المفصل ميدان لعرض مجموعة من نماذج الفيدرالية المالية المطبقة في البعض من الدول الفيدرالية في العالم.

1-الفيدرالية المالية في اسبانيا.

جاء التحول في أسبانيا من النظام المركزي الى النظام الفيدرالي للحكم جاء بالتزامن مع التحول من الحكم الديكتاتوري الى الحكم الديمقراطي([16]). لقد فتح الدستور الديمقراطي الاسباني الجديد لعام 1978 عملية اللامركزية السياسية والمالية في أسبانيا ([17]) مما أدى الى تشكيل ثلاثة مستويات للحكومة(الاتحادي، الولايات والمحلي) ، وبفضل الضغط الذي مارسته الاقاليم الرئيسة مثل الباسك وكتالونيا تم أنشاء سبعة عشر مجتمعاً محلياً ومدينتان ذاتياً الحكم ([18])،تتمتع بالحكم الذاتي وذات صلاحيات تشريعية وتنفيذية بين عامي 1979-1983. وقد كانت عملية اللامركزية التدريجية ، بدأت بدستور عام 1978، ناجحة في مجالات الانفاق وجمع الايرادات ولكن يبدو ان بعض الجوانب الاخرى لم يتم استكمالها بعد، خاصة في مجالات المسؤولية المالية والمساواة المالية والعلاقات المالية. ويوجد في مستوى الولايات نظامان ماليان.العام المطبق على خمسة عشر مجتمعاً محلياً متمتعاً بالحكم الذاتي والخاص الذي يطبق على منطقة الباسك ونافار، اللذان يتمتعان بوضع خاص منذ قرون، فمثلاً، يمتلك كل من الباسك ونافار صلاحيات أكبر فيما يتعلق بالضرائب الممولة- خاصة فيما يتعلق بضرائب الشركات ، وقد خلق انعدام التماثل المالي هذا وضعاً غريباً حيث

منح الولايات التي لها نضم خاصة القدرة اكثر في التنافس على جذب الشركات للعمل فيها مقابل تقديم تخفيضات ضريبية في حين تاركه المجتمعات المحلية المجاورة دون اي قدرة على التنافس معها وذلك بسبب صلاحياتها الضريبية الضيقة .

في النظام المالي للمجتمعات المحلية المتمتعة بالحكم الذاتي الخمسة عشر ذات النظام العام الذي يحتوي على الية واضحة للمساواة وتتكون هذه الالية من منحة مساواة توازن القدرات والاحتياجات الضريبة وقد تطورات صيغة المساواة من خلال عدة إصلاحات ولكن المعيار الواضح للإنصاف الافقي بين الاختصاصات القانونية المختلفة لم يتم تعريفه. وعلاوة على ذلك، فان البرلمان المركزي لم يصمم أهداف الحاجة ومساواة القدرات بشكل محدد ،بينما النظام الحالي لتمويل الولايات على درجة عالية من المساواة بين المجتمعات المحلية المتمتعة بالحكم الذاتي الخمسة عشر تحت النظام العام، الا ان صيغة المساواة متحيزة بوضوح لصالح الولايات الاكثر فقراً ([19]).

2-الفيدرالية المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

تاريخياً شهدت الفيدرالية الامريكية دور محدود للحكومة الاتحادية في ادارة الملف المالي ، ففي عام 1902 ،مثلت الحكومة الاتحادية فقط 34% من مجمل النفقات العامة للدولة ، بينما كان حصة حكومات الولايات في الانفاق 85% اما الحكومات المحلية فكان انفاقها 8%، حيث تحددت نفقات الحكومة الاتحادية في مجالات الدفاع الوطني ،العلاقات الخارجية،خدمات البريد،اما حكومات (الولايات والمحلية) فكانت مسؤولة عن سياسة التعليم والطرق العامة والامن الاجتماعي والرعاية الصحية والمستشفيات، مستوى الانفاق للحكومة الاتحادية كان قد تغيير بعد ذلك ففي عام 1953، بلغت نفقات الحكومة الاتحادية 69% من مجمل الانفاق العام في الدولة الاتحادية، اما حكومات الولايات بلغ حجم انفاقها 20% والحكومات المحلية 11%. وشكلت المنح المقدمة من الحكومة الاتحادية الى حكومات الولايات والمحلية حولي 10% من عائداتها واليوم وصلت 20% تقريباً من عائداتها ([20]).

يعد النظام الفيدرالي الامريكي ، في شكله العملي، عملاً موازناً بين ثلاثة مستويات مستقلة نسبياً-الفيدرالية-والولايات والسلطات المحلية- التي هي مسؤولة عن توفير الخدمات العامة ولديها صلاحية فرض الضرائب واقتراض الاموال، يمنح دستور الولايات المتحدة

صلاحيات هامة متعلقة بالسياسة المالية للحكومة الفيدرالية مثل فرض الضرائب واقتراض الاموال وتنظيم التجارة الخارجية والتجارة بين الولايات ودفع الديون وتوفير الرفاه للجميع. ولكنه يفرض ايضا حدوداً على سلطة السياسة المالية الفيدرالية، بما في ذلك تقييد قدرة الحكومة الفيدرالية على فرض الضريبة او فرض رسوم على المواد المصدرة في اية ولاية وبينما حدت سلطة الحكومة الفيدرالية من قدرة الولايات على التدخل في التجارة ، بين الولايات فيما يتعلق بالصفقات الدولية او الصفقات بين ولايات متعددة. وقد قللت تلك القيود من القدرة المالية للولايات على تمويل مسؤوليات البرامج الخاصة بها في اقتصاد ذي طابع عالمي على نحو متزايد وقد منح الدستور بعض السلطة المالية للولايات ويمنح التعديل العاشر بشكل خاص الولايات صلاحية متبقية فيما يتعلق بالسياسة الفيدرالية ونفوذها الرئيسي للتفاوض مع الحكومة الفيدرالية فيما يتعلق بمسؤوليات البرامج والتمويل. ولكن الولايات مقيدة كذلك، حيث يطلب منها الدستور–اتباع الاجراءات الصحيحة في سياساتها وأعمالها وتوفير حماية متساوية تحت مظلة القانون داخل نطاق اختصاصها. والحكومات المحلية التي تنشئها حكومات الولايات لديها فقط الصلاحية والسلطة المالية التي توفرها الولايات.

وقد ادى ميل الحكومة الفيدرالية الى التدخل في مجال اكبر من قضايا السياسة الداخلية، بما في ذلك تلك الموجودة تقليدياً في مجال حكومات الولايات الى تشويش ادوار ومسؤوليات المستويات المختلفة . وقد ادت المسؤولية المشتركة عن تلك البرامج المحلية الى حدوث خلافات وتوترات بين مستويات الحكومة المختلفة حول المساءلة والمسؤولية ([21]).

3– الفيدرالية المالية في استراليا:

تعرف الفيدرالية الاسترالية بوضوح بالسمتين المميزتين الآتيتين:

الاولى اختلال التوازن المالي العمودي داخل الاتحاد الفيدرالي([22]) ، وثانيه ، تتمثل بمعالجة تفصيلية وشاملة للموارد المالية الأفقية، التي توجه توزيع تحويلات التمويل بين الحكومة الفيدرالية والولايات والأقاليم. وبينما تعود أصول الفيدرالية المالية في أستراليا الى عملية تأسيس الاتحاد الفيدرالي والدستور الذي تم وضعه في ذلك الوقت، الا ان هاتين السمتين تدينان للتطور التاريخي للممارسة اكثر من المبادئ الأصلية في الدستور ، من جهة أخرى يحدد الدستور صلاحيات تحصيل الايرادات لكل من الحكومة المركزية ومكونات الولايات ،بما في

ذلك أمكانية قيام حكومة المركز بمنح المساعدة المالية لاي ولاية بالشروط والمواصفات التي ترى أنها مناسبة. ولكن منذ سن الدستور في عام 1901، تغير تخصيص صلاحيات فرض الضرائب بشكل ملحوظ ونتيجة للقرارات التي اتخذت في أوقات الازمات التاريخية ولسلسلة من أحكام المحكمة العليا، فقد ازدادت السيطرة المالية للحكومة الفيدرالية بشكل كبير على حساب الولايات.تجمع حكومة المركز الايرادات اكثر بكثير مما تحتاج اليه للوفاء بالتزامات الانفاق الخاصة بها، بينما تجمع حكومات الولايات والاقاليم ايرادات أقل،ويودي هذا التفاوت بين القدرة على تحصيل الايرادات والتزامات الانفاق الى ما يعرف لدى المحللين الماليين الفيدراليين بوضع ((اختلال التوازن المالي الرأسي) بين مستويين من الحكم ،وحالياً، تجمع حكومة المركز حوالي(80%)من جميع ايرادات الحكومة، ولكنها تحتاج الى (61%) فقط للوفاء باحتياجات الانفاق الخاصة بها، بينما تجمع حكومات الولايات والاقاليم(17%) من الايرادات، ولكنها تحتاج الى 33% أي ضعف المبلغ للوفاء بمسؤوليات نفقاتها.

بالاضافة الى مسألة الاختلال في التوازن المالي الرأسي، فان السمة الثانية، المميزة للفيدرالية المالية الاسترالية هي مبدأ وممارسة المساواة المالية الافقية التي يتم بها تحويل المنح غير المقيدة الى الولايات والاقاليم. والهدف هو مساواة القدرات المالية لحكومات الولايات والاقاليم،كما ان الاتجاه الحالي يقوم على اساس تقييم شامل لقدرات الايرادات واحتياجات الانفاق النسبية الخاصة بها.

تعد تلك التحويلات كبيرة، حيث يصل مبلغها الاجمالي 58 مليار دولار أسترالي في العام، وتشمل في المتوسط أكثر من(50%)من اجمالي ايرادات الولايات ، بعد ان كانت حوالي (10%) في الخمسينيات، وهي شديدة الاهمية بالنسبة لموازنات الولايات، وهناك نسبة كبيرة من التحويلات من حكومة المركز الى الولايات والاقاليم ، وتشمل حالياً (40%)من اجمالي التحويلات ، تكون في صورة مدفوعات محددة الغرض. وهي منح مقيدة لاغراض معينة، بشكل أساسي لدعم الاولويات القومية في مجالات مثل الصحة والتعليم وتكون مشروطة ويرى بعض المراقبين أن ذلك يضعف مفهوم الاعانات الحقيقية،والفيدرالية التنافسية وتطوير الولايات للمزيد من الطرق الناجعة لتمويل وتوصيل الخدمات،وبذلك يتم عملياً اضعاف فوائد الفيدرالية ، وبينما تكون المساواة المالية الافقية مقبولة بشكل عام كمبدأ موجه في توزيع المنح

غير المقيدة على الولايات والاقاليم، الا ان التنفيذ لايزال حساساً ومثيراً للنزاعات ذلك أن بعض الولايات تجادل بان العملية قد أصبحت شديدة التعقيد والتفصيل، وأن الكثير من التقييمات التفاصيلة لقدرات ايرادات الولايات واحتياجات النفقات بها لاتعكس الاختلافات الحقيقية والمادية في ظروف الولايات([23]).

4- الفيدرالية المالية في البرازيل.

تتميز الفيدرالية المالية في البرازيل بسمة خاصة تمييزها عن النماذج المطبقة في دول فيدرالية اخرى([24])، حيث أثر التوجه المعاكس للامركزية المالية على الولايات بصورة رئيسية، وبالرغم من ان الولايات البرازيلية تتمتع بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي الدستوري الا أن صلاحيات اتخاذ القرار لديها محدودة نسبياً،حيث تحدد الحكومة الفيدرالية حدود قيام حكومات الولايات والحكومات المحلية بوضع معايير تطبيق وجمع الضرائب على السلع والخدمات ، وتضع شروطاً تفضيلية تتعلق بالموازنات دون القومية، وتكاد لاتترك مجالاً في قوانينها للولايات في مجالات مثل المرافق العامة وحماية مسألة البيئة والتنقيب عن الموارد الطبيعية،وحتى فيما يتعلق بالانفاق،فأن درجة الحرية الممنوحة لحكام الولايات لتخفيض موارد الموازنة قد أصبحت شبه معدومة.حيث لاتترك الاستحقاقات والايرادات المتخصصة بالاضافة الى النفقات اليومية عملياً أي أموال لتحويل الاستثمارات ، وبما أن أمكانية الوصول الى القروض هي محدودة للغاية، فان قدرة الولايات على مواصلة سياسات التنمية قد تلاشت.بالاضافة الى ذلك، فقد منع((قانون الانضباط المالي)) سلطات الولايات والسلطات المحلية من اتخاذ اجراءات تودي الى المزيد من النفقات بدون تحديد مصدر للتمويل او اقتطاع مكافئ من النفقات الاخرى. لذلك فليس من قبيل المصادفة أن تلجأ الولايات الى الوسيلة الوحيدة المتاحة لجذب المؤسسات الصناعية:الانخراط في منافسة ضريبية شرسه بين الولايات البرازيلية، وتعطي اليات مشاركة الايرادات التي ينص عليها الدستور الحق للبلديات في الحصول على (22,5%) من ضرائب الدخل وضرائب التصنيع الفيدرالي و(25%) من ضريبة القيمة المضافة في الولايات ، ولكن المعايير المطبقة لتقسيم الحصة البلدية من الضرائب الفيدرالية متحيزة الى جانب البلديات الصغيرة وتعاقب المدن الحضرية الرئيسة، التي تشمل على ربع السكان ولكنها تحصل على(10%)فقط من هذه الكمية، وقد ادت تلك

التشوهات التي أصابت أليات مشاركة الايرادات الى وجود درجة كبيرة من عدم المساواة الافقية في توزيع المال العام عبر أنحاء الاتحاد الفيدرالي، حيث تتلقى الوحدات متناثرة السكان في مناطق الامازون ووسط الغرب كميات من الاموال لكل فرد أكثر من تلك التي تديرها الولايات الشمالية الاكثر فقراً وازدحاماً بالسكان، ونتيجة الاستقلال الممنوح للبلديات فان حكومات الولايات لاتستطيع تنسيق الاستثمارات وتوفير الخدمات الحضرية والاجتماعية عبر حدود الصلاحيات القانونية المحلية،كما ان العلاقة المباشرة المتزايدة بين الحكومة الفيدرالية والبلديات مع تحويل كبير من الاعتمادات الفيدرالية مباشرة الى المحفظة المحلية، تضعف قدرة الولايات على السيطرة على الانشطة التي تحدث في أقاليمها حيث يؤدي فرض البرامج من فوق والافتقار الى التكامل والتنسيق الى اهدار الموارد وارتفاع تكلفة الانتاج والوصول غير المتساوي للخدمات العامة، اذ يحصل الفقراء المقيمون في البلديات الاقل منحاً على فوائد أقل مقارنة بالاشخاص الافضل حالاً الذين يعيشون في بلديات غنية حالياً ، ان استمرار القيود الاقتصادية الكلية لفترة قادمة، ورد الفعل القومي تجاه زيادة العبء الضريبي الذي لايسمح في هذا المجال لفرض المزيد من الضرائب،فان الدعوة لاجراءات تخفض الهدر في استخدام موارد الموازنة في أنحاء البلاد تجد صدى لها في مختلف انحاء البلاد وعلى الرغم من ذلك، فان اختلال التوازن الرأسي والافقي والخصومات القوية التي تميز الاتحاد الفيدرالي البرازيلي الحالي تجعل أي تقدم ملموس في هذا الاتجاه شديد الصعوبة بدون القيام باصلاح كامل للفيدرالية المالية البرازيلية([25]).

5- الفيدرالية المالية في كندا.

تشمل كندا تسع ولايات وثلاثة اقاليم، وتقسم السلطة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والاقاليم ([26]). حيث تتولى الحكومة الفيدرالية بشكل أنموذجي المهمات القومية، مثل الدفاع والشؤون الخارجية والنظام النقدي، الى جانب البرامج القومية للتأمين الاجتماعي والتحويلات الى المقاطعات. والمقاطعات وبلدياتها مسؤولة عن الخدمات العامة الكبرى في الصحة والتعليم والمساعدات الاجتماعية الى جانب الامور ذات الاهمية المحلية والاقليمية ونتيجة لذلك، فان الانفاق الفيدرالي وانفاق المقاطعات على البرامج متشابه ولكن نسبة كبيرة من الانفاق الفيدرالي تشتمل على تحويلات الى المقاطعات الا ان المقاطعات تولت بالتدريج

المزيد والمزيد من المسؤولية عن تحصيل ايراداتها ، وهي تقوم بذلك باستخدام جميع الضرائب الكبرى ،كما أن ضريبة الدخل متجانسة بشكل انتقائي ، مع جمع الحكومة الفيدرالية للضرائب بالنيابة عن المقاطعات المتعددة التي توافق على الالتزام بقاعدة الضريبة الفيدرالية، ولكنها فيما عدا ذلك تكون حرة في تحديد معدلات الضرائب الخاصة بها.كما توجد اتفاقيات بين الاتحاد الفيدرالي والمقاطعات حيث تقر المقاطعات بدور الحكومة الفيدرالية في تصميم برامج الخدمة العامة ذات الاهمية التي تقدمها المقاطعات،بينما توافق الحكومة الفيدرالية على التشاور مع المقاطعات قبل البدء في مبادرات جديدة تتعلق بقبولها الاتفاقية، والنتيجة هي أن الاتحاد الفيدرالي الكندي قد تطور الى اتحاد فيدرالي لامركزي الى حد كبير له في نفس الوقت نظام ضريبي متجانس بدرجة معقولة ،وينتج عن ذلك قيام المقاطعات بتوفير برامج متشابهة في مجالات مثل الصحة والتعليم والمساعدات الاجتماعية مع السماح لها في نفس الوقت باختيار السمات المحددة لتصميم البرامج لتعكس احتياجاتها وتفضيلاتها المتنوعة وقد أدت بعض الاحداث والاتجاهات في الفترة الاخيرة الى اجهاد النظام، فقد قامت الحكومة الفيدرالية،عندما واجهت ما رات أنه دين لايمكن الاستمرارية بتخفيض تحويلاتها النقدية الى المقاطعات من اجل البرامج الاجتماعية وبدلاً ذلك دمجتها في تحويل واحد. ولم يكن هناك الكثير من التشاور قبل التخفيض، وجادلت المقاطعات بأن هذا التخفيض عملياً حول جزءاً من الدين الفيدرالي اليها، وقامت المقاطعات بدورها بتخفيض التحويلات الى البلديات وقد تفاقمت مشكلة اختلال التوازن الرأسي المزعومة بسبب اختلال التوازن الافقي المتزايد، والذي يعتبر جزئياً طبيعة للامركزية في جمع الايرادات في المقاطعات وارتفاع ايرادات الموارد في بعض المقاطعات وليس كلها ([27]).

6-الفيدرالية المالية في ألمانيا.

الهيكل الفيدرالي في المانبة يضم كل الحكومة الفيدالية والولايات والحكومات المحلية.ومنذ 1990 اصبحت الالمانية تضم ستة عشر مقاطعة (11,500) بلدية ويعتبر النظام الفيدرالي الألماني نظاماً تعاونياً ([28]) ولكن عملياً،أدى الافتقار في التعاون بين الحكومة الفيدرالية ووحداتها المكونة الى طريق مسدود.ذلك أن التفويضات الفيدرالية تقيد سلطة الأنفاق لدى الوحدات الستة عشرة المكونة لألمانيا،التي تعرف بالمقاطعات وتتطلب معظم التشريعات في

النظام الفيدرالي موافقة المقاطعات في المجلس الاعلى بالبرلمان وقد سمح ذلك للمقاطعات بالتمتع بحق الفيتو فيما يتعلق بتشريعات الحكومة الفيدرالية والحد من قدرة الحكومة الفيدرالية على متابعة سياساتها. وغالباً ما يعتبر حق الفيتو الذي يمتلكه البرلمان حاجزاً أمام سياسات الاصلاح على المستوى الفيدرالي، خاصة في الوقت الذي يكون فيه كل مجلس من مجلس البرلمان محكوماً بأغلبية من معسكر سياسي مختلف وتوفير سيطرة كبيرة على فرض الضرائب على مستوى البلديات فقط وهي ذات أهمية ثانوية وتحدد أهم الضرائب بشكل مشترك من قبل المستوى الفيدرالي والمقاطعات في المجلس الاعلى بالبرلمان ولايمكن للمقاطعات بمفردها وضع قواعد الضرائب او معدلاتها،وأستكمالاً لهذا النظام المالي هناك مخطط عادل للغاية لتحقيق المساواة المالية لتعويض المقاطعات الاكثر فقراً ([29]).

7- الفيدرالية المالية في الهند.

تتصف الفيدرالية المالية الهندية بوجود درجة عالية من اختلال التوازن الافقي والرأسي. وفي عام 2003-2004 جمعت حكومات الولايات (39%)تقريباً من اجمالي الايرادات،ولكن نصيبها من النفقات كان(57%)،وكان أكثر من(55%)من اجمالي نفقات الولايات ممولاً من التحويلات المركزية والاعتمادات المالية المفترضة ،وعلى جبهة اختلال التوازن الافقي،فان الولايات الاقل حظاً هي احدى عشر ولاية الصغيرة الجبلية والتي صنفت كولايات فئة خاصة ذات نشاط انتاجي ضعيف او قدرة ضعيفة على جمع الايرادات من المصادر المخصصة لها. ولكن حتى الولايات السابعة عشر المتبقية في الفئة العامة يوجد بينها اختلافات كبيرة في الحجم والقدرة على تحصيل الايرادات والجهود ومستويات الانفاق والتبعية المالية. وقد كان متوسط الدخل السنوي للفرد في عام 1999-2002 في ولاية جوا وهي أعلى الولايات دخلاً(56,599 روربية) أعلى بمقدر (7,8) ضعفاً مقارنة بأقل الولايات من حيث الدخل السنوي للفرد وهي (بيهار 6,536 روبية) ويقر الدستور بان الصلاحيات الضريبية للولايات غير ملائم للوفاء باحتياجات الانفاق ولذلك يسمح بالمشاركة في ايرادات الضرائب المركزية.

ومن السمات البارزة في التحويلات في الهند وجود قنوات متعددة يمكن من خلالها تحويل الاعتمادات المالية، واحدى هذه القنوات، وهي لجنة التخطيط ،التي تم أنشاؤها بقرار من

حكومة الهند في اذار عام 1950، التي تقدم المساعدة عن طريق المنح والقروض الى الولايات للوفاء بمتطلبات خططها. ويتولى رئيس الوزراء رئاسة المجلس القومي للتنمية ويتألف من عدد من الوزراء وأعضاء لجنة التخطيط ورؤساء وزارات الولايات وتشكل المنح التي تقدمها لجنة التخطيط ما بين(16% و20%)من اجمالي التحويلات المركزية وينص الدستور على أن يعين رئيس الجمهورية لجنة مالية كل خمسة أعوام لمراجعة الشؤون المالية في المركز والولايات والتوصية بتحويل الضرائب ومنح المساعدة للسنوات الخمس التالية وعندما انضمت لجنة التخطيط سالفة الذكر الى لجنة التحويل في مجال تقديم المنح ،أصبح نطاق لجنة التمويل محصوراً في التوجيه بالتحويلات للوفاء بالمتطلبات التي لاتتبع الخطط في الولايات والى الان تشكلت 12 لجنة تمويل شكلت حوالي(60%)من اجمالي التحويلات، أما تلك التي تقوم بها لجنة التخطيط فتشكل حوالي(20%)بالاضافة، الى هذين القناتين السابقتين تغطي عدة وزارات مركزية تحويلات محددة الغرض للولايات في وجود او غياب متطلبات مماثلة ،وهناك حوالي 200 مشروع من هذا النوع ، ولكن القليل منها له أهمية ([30]).

8- الفيدرالية المالية في ماليزيا.

بالرغم من أن الدستور الفيدرالي في ماليزيا يخصص مسؤوليات واضحة للحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية،الا أن الصلاحية الضريبية الاكبر المخصصة للحكومة الفيدرالية أدت الى المركزية المالية. فالحكومة الفيدرالية لديها صلاحية جمع ضرائب الدخل الشخصية وضرائب الشركات وضرائب المبيعات والضرائب التي تنشأ عن الصادرات والواردات([31])،وهذا السلطة الواسعة للحكومة المركزية في عملية جمع الايرادات تعود الى دور الحكومة المركزية في تحقيق المساواة في الثروة بين الولايات([32]) ، من جهةهناك المزيد من القيود الدستورية على حكومات الولايات فيما يتعلق بالاقتراض،الامر الذي يترك القليل لكل ولاية في مجال تحصيل عائدات الضرائب،كما أنها شديدة الاعتماد على المنح والقروض الفيدرالية بحيث لاتستطيع مباشرة أية زيادة في النفقات الناجمة عن النمو الاقتصادي والنمو المدني.

أن عائدات الضرائب من الرسوم والتراخيص وأسعار الضرائب على المعادن لاتكفي،ببساطة ، لتغطية النفقات المعاصرة لحكومة الولاية او الحكومة المحلية.

ولموازنة هذه المعادلة، يخص الدستور الحكومة الفيدرالية بمسؤولية تقديم الخدمات في مجالات الادارة والدفاع والصحة والعمل والضمان الاجتماعي وقد تسببت تلك النفقات الى حدما في تنمية أقتصادية في الولايات الفيدرالية، وقد تشكل مساواة غير مباشرة حيث لاتدفع الولايات مقابل المرافق العامة والبنية التحتية الاساسية، مثل الطرق السريعة والجامعات الرسمية ولاتقلق حكومات الولايات من احتمال عجز مالي وشيك حيث توفر الحكومة الفيدرالية القروض بشكل ثابت لتمويل النقص وتتوازن الصلاحيات والموارد المالية الممنوحة لحكومات الولايات بصورة دقيقة في الدستور الفيدرالي حيث تقدم (منحة الرؤوس) لكل ولاية بناء على حجم سكانها ومنحة لشق الطرق بناء على الحجم الجغرافي لكل ولاية وهناك أيضا منح مشاركة الضرائب مثل منح نموالايرادات التي تعكس ايرادات الضرائب من النمو الاقتصادي في كل ولاية. وقد يتاخر دفع الاعتمادات المالية، ولكن التمويل لاينقطع بشكل تام. وعادة مايتم شطب القروض الفيدرالية لمعظم حكومات الولايات عندما لايكون لدى الولايات القدرة على الدفع ولايبدو أنها ستكون مستقلة مالياً في المستقبل القريب([33]).

9-الفيدرالية المالية في نيجريا.

حصلت نيجريا على استقلالها من بريطانيا عام 1960 ومعه حصلت على نظام فدرالي مالي ([34]) وفر قدراً كبيراً من الحكم الذاتي للاقاليم وفي الاعوام التي تلت الاستقلال، مر الهيكل الفيدرالي في نيجريا بعدة تغيرات. والان هناك(36)ولاية و(774)حكومة محلية ومنطقة العاصمة الفيدرالية ،(ابوجا) . وقد تطور مستوى استقلال الاقاليم، الذي قد ازداد حتى وقت الاستقلال عام 1960 ، بحيث أصبح للاقاليم دساتيرها الخاصة الى الجانب الدستوري النيجري (الفيدرالي) ، الا ان الانقلاب العسكري عام 1966 دمر هذا الترتيب تماماً واستبدله بنظام عسكري للحكومة -كان مناقضاً للفيدرالية وحتى الان، ومع وجود حكومة ديمقراطية منتخبة في كل مستوى، لاتزال اثار معينة للنظام الوحدوي تطغى على السياسات والعمليات المالية في البلاد. يتحكم المركز في الموارد بما في ذلك المورد الاهم وهو البترول ، لذلك هناك حاجة ملحة لاعادة هيكلة الفيدرالية المالية في البلاد بناء على نقاط القوة والضعف المتنوعة في الوحدات الفيدرالية.

واحدى القضايا التي يدور حولها الجدل في الفيدرالية المالية النيجرية هي (مبدأ الاشتقاق) وهو نص دستوري يتطلب ان تعير الحكومة الفيدرالية أية ولاية(13%)من الايرادات من الموارد الطبيعية فيها. ويريد العديد من النيجريين زيادة تلك النسبة ومن المشكلات الاخرى في التمويل في نيجريا هي كيفية تخصيص الايرادات بين مستويين او اكثر من الحكومة بحيث يكون لدى كل حكومة القدرة المالية على اداء الاعمال الموكله لها.

وقد جعل توزيع صلاحيات النفقات والايرادات بين الوحدات الفيدرالية من قانون المسؤولية المالية المقترح أمراً ضرورياً . وقد تم تشريع هذا الاجراء كقانون في محاولة لتفادي النتائج السلبية للعجز المالي الضخم الذي شهده البلاد ويسمح هذا القانون بمراقبة العجز في المستويات الادنى من الحكومة ، ولذلك، فان التنسيق المالي امر شديد الاهمية ويهدف من قانون المسؤولية المالية الى الزام جميع مستويات الحكومة بتبني عملية تخطيط وتنفيذ وتقديم تقارير عن الموازنة تتصف بالفعالية والانضباط والتنسيق. وبينما تلتزم جميع الوحدات الفيدرالية باستقرار متعلق بالاقتصاد الكلي، لاتزال فعالية تنفيذ القانون مصدر قلق لصانعي السياسات([35]).

10- الفيدرالية المالية في جمهورية جنوب افريقيا.

تبنى دستور جمهورية جنوب افريقيا لعام 1996 عملية تأسيس ثلاثة مستويات للحكم وهي كل من الحكومة القومية وثمانية حكومات اقليمية و284 حكومة محلية ، ولكل من هذه الحكومات سلطات خاصة وعليه وظائف ومسوولیات معينة([36]) ، ويوصف نظام العلاقات المالية البينحكومية بجنوب افريقيا على انه نظام أحادي ولكنه لامركزي حيث العلاقة بين المستوى القومي والمستوى الاقليمي(الاقاليم والمحلي) هي علاقة يحدد فيها المستوى القومي السياسة والمعايير والمقايس التي توجه الاعمال بينما تعمل المقاطعات كسلطة منفذة لهذه السياسة ويتم تمويل مسؤوليات الانفاق للمستوى الاقليمي من المركز من خلال أنموذج مشاركة الايرادات التي يتم تجميعها قومياً للمقاطعات من خلال صيغة الحصة الاقليمية العادلة الى جانب المنح المشروطة والمنح محددة اخرى. وبخلاف المستوى القومي والمستوى الاقليمي فان البلديات ، خاصة البلديات الحضرية الكبيرة ، لديها قدرة كافية على تجميع الايرادات الموجهة نفقاتها ، ويتم توفير موارد اضافية عن طريق صيغة الحصة العادلة للحكومة المحلية،ومع ذلك، فنهاك تفاوتات كبيرة بين كميةالايرادات التي يمكن للبلديات الحضرية

والبلديات الاصغر تحصيلها، وبشكل عام، تمتلك البلديات الحضرية قواعد ايرادات قوية، ونتيجة لذلك، تعتمد بحد ادنى على التحويلات من المستوى القومي، ويختلف ذلك بشدة عن العديد من البلديات الريفية والحضرية الاصغر حجماً والتي تمتلك قدرات مالية ضعيفة وتعتمد بشدة على التحويلات من الحكومة القومية([37]).

ومن جهة اخرى يمنح الدستور المقاطعات الصلاحية لفرض رسوم اضافية على ضريبة الدخل الشخصي وضريبة الوقود شريطة توافر التشريع القومي والانسجام مع أهداف السياسة الاقتصادي القومية .. وهكذا فان نظام العلاقات المالية البينحكومية في جنوب افريقيا يتميز بمركزية نسبية في جانب الايرادات مع وجود مسؤوليات انفاق بالغة اللامركزية. وبالرغم من أن الانفاق على الخدمات الاجتماعية يشكل حوالي(89%)من اجمالي الانفاق الاقليمي ، الا ان هذه الخدمات تقدم القليل فيما يتعلق بالايرادات ولكن، نظراً لعدم قدرة المقاطعات على تجميع ايرادات كأفية من الضرائب المخصصة لها ولكي تتمكن من تحقيق ما يفرضه عليها الدستور من مسؤوليات ، فقد أصبحت تتكل بشدة على المنح او التحويلات الحكومية ، التي تشكل(95%)من اجمالي الايرادات التي تم الاستفاده منها على المستوى الاقليمي ويتطلب الدستور تقسيم التمويل المخصص من الايرادات المجموعة قومياً على اساس منصف بين مستويات الحكومة الثلاث. وهذا التقسيم الرأسي هو بالاضافة الى التقسيم الافقي المنصف للايرادات بين المقاطعات التسع والبلديات البالغ عددها 284 بلدية للايرادات بين مستويات الحكومة الثلاث السياسة التي تتبعها الحكومة القومية والتي تعكس الاعمال ذات الاولوية النسبية الموكله لكل مستوى من مستويات الحكومة والتقسيم الافقي للايرادت قائم على اساس معادلة معينة ويأخذ في الاعتبار العوامل الخاصة بالنشاط السكاني والاقتصادي ، ان الفوارق المالية بالغة الضخامة وهي بهذا تناظر الاختلافات في التكاليف وقدرات توفير الخدمات العامة([38]).

11- الفيدرالية المالية في سويسرا.

تقسم السلطة في سويسرا بين السلطة الاتحادية وسلطة الكانتونات والكومونات وبالتالي تتوزع الاختصاصات لكل منها وفقاً للمادة الثانية من الدستور الاتحادي،وتمارس الكانتونات سيادتها مالم تخرج عن الحدود التي وضعها الدستور ، وتتمتع بكل الصلاحيات التي لم

يفوضها الدستور للحكومة الاتحادية ،وبذلك يستند النظام الفيدرالي الى مرتكز أساس، تحتفظ بمقتضاه الكانتونات و والكومونات بأوسع مايمكن من الصلاحيات ولاتفوض الى السلطات الفيدرالية الا ما يتجاوز قدرتها وامكاناتها ، لذلك تتمتع باستقلالية في السيطرة على نظمها التعليمية والخدمات الاجتماعية وقوة الشرطة ولها الحق في فرض مستوى معين من الضرائب([39]).

ومن جهة اخرى بين النظام السويسري أنه في الدول الفيدرالية ذات البيئة والمؤسسات المناسبة يمكن ان يكون هناك ادارة مالية عامة مستدامة مع الحفاظ على درجة عالية من الاستقلال المالي للوحدات دون الفيدرالية ومن أسباب تلك الحالة اصلاح نظام المساواة المالية الى جانب الوسائل المتاحة لتشجيع المسؤولية المالية بين الكانتونات، وتمتلك كانتونات سويسرا صلاحية أكبر في فرض الضرائب من اية وحدات مكونه في العالم فيما عدا بعض الولايات في الولايات المتحدة الامريكية . وتعتبر ضريبة الدخل ضريبة كانتونات الى حد كبير، كما يوجد لدى كل كانتون مجموعة من فئات الضرائب الخاصة بها، وبعضها اكثر تصاعداً من الاخرى، ويعتبر النظام المالي السويسري ضرورياً لتظل البلاد موحدة وفي الوقت نفسه للحفاظ على المنافسة الضريبية. الا ان ذلك النظام يمكنه توفير حوافز خاطئة حيث يحث بعض الكانتونات على البحث على منح اضافية من الحكومة المركزية .

وفي ضوء الاستقلال المالي للكانتونات وفي ضوء المنح القادمة ،في حالة الضرورة من نظام المساواة، ينبغي نظرياً على كل كانتون الاعتناء بشؤونه المالية بطريقة مسؤولة ،بالاضافة الى ذلك.هناك وسيلتان متاحتان لمساعدة الكانتونات على الحفاظ على سياسة مالية مستدامة.اولاً يسمح الاستفتاء المالي للمواطنين بفحص ومناقشة وايقاف قيام الحكومة او البرلمان باية نفقات مقترحة.

والوسيلة الثانية هي كابح الدين التي تستخدمها بعض الكانتونات فهي لاترغم الكانتونات على موازنة الميزانية المالية فحسب ربما في ذلك خفض قيمة المشروعات الاستثمارية بل على توفير مبلغ من المال اذا كان هناك فائض كما هو الحال في اوقات الازدهار. ويمكن انفاق الفائض اذا كان هناك عجز- كما هو الحال في وقت الكساد- قبل زيادة الضرائب- ويسمح

ذلك للكانتونات بمباشرة سياسة مالية غير خاضعة للواردات التقليدية وفي الوقت نفسه ضمان توازن الميزانية على المدى البعيد ([40]).

الخاتمة

تواجه الكثير من البلدان في بداية تشكلها او بعد ذلك العديد من المشاكل الديمغرافية او السياسية او الجغرافية والتي تحول دون تحقيق الاستقرار فيها، لذلك نجد العقل العلمي طرح العديد من الحلول لمعالجة ذلك، واحدى تلك الحلول تتمثل في الفيدرالية اي تحول الدولة من الشكل البسيط المركزي الى الشكل المركب الفيدرالي، والملاحظ بان هذا التحول لم يكن مقتصراً على شعب او دولة او قارة دون الاخرى، وانما نجده منتشرا في جميع القارات ، واخذت به الدول الكبيرة والصغيرة ، الغنية والفقيرة ، المتقدمة والمتخلفة ، بهدف تحقيق الاستقرر السياسي وزيادة الكفاءة الادارية لمؤسسات الدولة وتحقيق توزيع عادل للسلطة والثروة من خلال التوزيع المكاني–العمودي للسلطة والثروة والسيادة، فبدلا من تركيزها في المركز يتم توزيعها على الوحدات التي تتكون منها الدولة.والفيدرالية المالية احدى اهم جوانب الفيدرالية حيث تشكل العمود الفقري لنجاح التجربة الفيدرالية في اي بلد، لدورها في تحقيق التوزيع العادلة لعملية جمع وادارة الثروة المالية للبلد.ونحن اليوم في العراق اليوم بحاجة لدراسة التجارب الفيدرالية المطبقة في العالم للاستفادة منها في معالجة المشاكل التي تواجه التجربة الفيدرالية العراقية في جميع جوانبها ومنها الجانب المالي.

---

[1] **–Dare Arowolo, Fiscal federalism in Nigeria: theory and dimensions, Afro Asian Journal of social sciences.V,N.2.2 Quarter 2,211,p6.**

[2] **–مصطفى نصر، الفيدرالية المالية : برشور تعريفي، اليمن :مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي ،التاريخ بلا، ص4.**

[3] **–DR.Tatiana Mosteanu &Mihaela Iacob, Fiscal ferderlism,www,goog;e.com.p21.**

[4] **–Vito Tazi, Fiscal federalism and decentralization: A Review of some efficiency and macro economic aspects, http://www.mef.gob.pe/contenidos/pol_ econ/documents/foszal–fiscal_federalism_decentralization.pdf.**

[5] **–أنور شاه، تاملات مقارنة حول التحديات الناشئة في الفيدرالية المالية، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية،الجزء الرابع ،كندا،منتدى الاتحادات الفيدرالية،2007،ص51.**

[6] – Federalism and state restructuring in Nepal: the challenge for the constituent assembly, united nations development programme, Nepal, 2007, p38.

[7] –حسن حامد مشيكة وهشام محمد حسن،الفيدرالية المالية في السودان: التحديات الناشئة وفرص الاصلاح،مجلة المستقبل العربي، ،بيروت : مركز الوحدة العربي ، العدد429، تشرين الاول 2014.ص 110.

[8] – Federal system, Center for constitution Dialogue, Nepal, 2009.p4.

[9] –الخيارات الفيدرالية وغيرها من الوسائل للتوفيق بين المجموعات المتنوعة،كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، تاريخ بلا، ص 15.

[10] –MARINA KESNER–Skreb, Fiscal federalism, institute of public finance,Zagreb,2009,p 235.

[11] –Luc Eyraud and Lusine Lusinyan, Vertical Fiscal imbalances and Fiscal performance in Advanced Economies, October ,17,2012,3,Carnegie–rochester.rochester.edu.

[12] – الخيارات الفيدرالية وغيرها من الوسائل للتوفيق بين المجموعات المتنوعة، مصدر سبق ذكره،ص16.

[13] –المصدر السابق،ص17.

[14] –جورج أندرسون، مقدمة في الفيدرالية ،ترجمة مها تكلا، كندا، منتدى الانظمة الفيدرالية، 2007،ص30.

[15] –المصدر السابق،ص 31–32.

[16] – Carles Viver Pi–Sunyer ,transition to a decentralized political system in Spain, forum of federations,Canada,2010,p4.

[17] – Juliolopez–labordam&Jorge Martinez–vazquez,the practice of fiscal federalism in Spain, U.S.A,October 2006Kp2.

[18] – د باسم علي خريسان ، الدول الفيدرالية في العالم :دراسة في النظام السياسي، دمشق،دار تموز،2012،ص85.

[19] –يواقيم سولي فيلانوفا، أسبانيا: أعادة تعريف المساواة المالية والعلاقات المالية، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا،منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص 38–40.

[20] – DR.Tatiana Mosteanu &Michaela Iacob,Fiscal ferderlism,P22.

[21] –ميرل هاكيارت،الحالة المتغيرة للفيدرالية في الولايات المتحدة، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا،منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص 46–49. وللمزيد نظر

Walter Hellerstein, Fiscal Federalism in the United States,2011, http://digitalcommons.law.uga.edu/fac_presp/29.

[22] –Anne Twomey,Reforming AUSTRALIAS FEDERAL SYSTEM,FERDERAL LAW REVIEW, VOL 36,WWW.GOOGLE.COM

[23] –ألان موريس،أستراليا:العدالة واختلال التوازن ومذهب المساواة، سلسلة كتيبات الحوار العالمي حول الفيدرالية، الجزء الرابع ،كندا، منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص1–6.

[24] – للمزيد حول الموضوع الفيدرالية المالية في البرازايل انظر:

Marcia Miranda Spares &Pedro Robson Pereira Neiva, Federalism and public resources in Brazil: Federal Discretionary Transfers to states ,brazilianpolicalsciencereview,2011.

[25] –فرناندو يزيند،البرازيل: الحفاظ على الانضباط المالي وسط الخصومات الاقليمية والاجتماعية، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا،منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص 9–10.

[26] –Jean– Francois Tremblay,Federalism and public service Provision in Canada, policy Research Institute ,ministry of finance ,Japan ,policy Review, Vol 3.N1,December 2007,51.

[27] – روبن بودواي،كندا: قضايا ناشئة في الفيدرالية اللامركزية،سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا،منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص13–14.

[28] –Timm Bonke,Beate Jochimsen &carsten Schroder, fiscal federalism and tax Administration :evidence from germany,discussion papers1307,Deutsches institute fur Wirtchaftsforschung,2013,p4.

للمزيد حول الفيدرالية المالية في كندا انظر:

Robin Boadway, options for fiscal federalism, Royal commission on Renewing and Strengthening our place in Canada, march 2003, gov.nL.ca.

[29] –لارس ب.فيلد ويورجين فون هاجن، طرق اصلاح الفيدرالية المالية الالمانية، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا،منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص15–16.

[30] – م .جوفينداراو،الفيدرالية المالية في الهند: التحديات الناشئة،سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا،منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص20–21.

للمزيد حول الفديرالية المالية في الهند انظر:

M.Govinda Rao, Fiscal decentralization in Indian federalism, institute for Social and economic change.imf.org.

[31] – ستيف الأزهر روسلي ،الفيدرالية المالية في ماليزيا: التحديات والتوقعات، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا،منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص 23.

[32] –L.S.WILSON,Federal –State Arrangements in Malaysia,John Deutsch institute for the study of economic polcy,Queen s University,September 1996,p5.

[33] – ستيف الأزهر روسلي ،مصدر سبق ذكرى،ص 23–25.

[34] –Olananji Olukayode Ewetan, fiscal federalism in Nigeria: theory and practice, international journal of development and Ssustainability,ISDS,VoI 1 1,N 3,2012,p1081.

[35] –أكيان هـ . ايكبو،الفيدرالية في نيجريا:قضايا غير محسومة، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا،منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص27.

للمزيد حول الفيدراية المالية في نيجريا انظر:

S.T.AKindele,O.R. Olaopa and A.Sat.Obiyan,Fiscal Federalism in Nigeria: A Contemporary Review,Kamla-Raj 2002,krepublishers.com

[36] **–Etienne Yemek, understanding fiscal decentralization in south Africa,idasa–budget information service–Africa budget project, July 2005,p5.**

[37] –– رينوسي موكاتي، جنوب افريقيا:الفيدرالية المالية في المرحلة الانتقالية ، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا،منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص 35–36.

[38] – المصدر السابق–ص37.

[39] –د باسم علي خريسان، مصدر سبق ذكره،ص 53.

[40] – جيبهاردكرتشغيسنر وبرابوجويت ،ارا، الادارة المالية العامة المستدامة مع استقلال مالي دون فيدرالي :حالة سويسرا ، سلسلة كتيبات حول الفيدرالية ،الجزء الرابع، كندا،منتدى الاتحادات الفيدرالية، 2007،ص42–45.

للمزيد حول الفيدرالية المالية في سويسرا انظر:

Sonja Walti, Balance and imbalance in the Swiss federal system, international symposium organized by the commission on fiscal imbalance established by the Quebec city, September 13–14, 2001.